أخبار تركستان الشرقية

واشنطن: قلقون إزاء الإبادة الجماعية ضد الأويغور في تركستان الشرقية

وزير الخارجية الأمريكي علق على تقرير نشره مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيال «الانتهاكات الممارسة ضد الأويغور في تركستان الشرقية».

01.09.2022

واشنطن/الأناضول

أعربت الولايات المتحدة، الخميس، عن قلقها إزاء «الانتهاكات التي تمارسها السلطات الصينية ضد أقلية الأويغور المسلمة» في (تركستان الشرقية) والتي صنفتها الخارجية الأمريكية بأنها «إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية».

وجاء في بيان لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أن «الاعتقال التعسفي والتمييز ضد الأويغور والجماعات ذات الأغلبية المسلمة قد يشكل جرائم ضد الإنسانية».

وأصدر الوزير بيانه للتعليق على تقرير صدر أمس، عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الانتهاكات الممارسة ضد الأويغور.

وذكر البيان أن تقرير الأمم المتحدة «يعمق قلق الولايات المتحدة البالغ بشأن الإبادة الجماعية المستمرة والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها السلطات الصينية ضد الأويغور».

واعتبر أن التقرير «يصف بشكل رسمي المعاملة المروعة والانتهاكات التي يتعرض لها الأويغور والأقليات الأخرى من قبل السلطات الصينية».

وأشار إلى وجود «دلائل على انتهاكات جدية لحقوق الإنسان في تركستان الشرقية».

وفي السياق، شدد البيان على أن الولايات المتحدة «ستستمر في محاسبة السلطات الصينية على الانتهاكات المرتكبة ضد الأويغور من أجل تحقيق العدالة».

ودعا السلطات الصينية إلى الإفراج عن «المحتجزين ظلما وكشف مصير المختفين والسماح للمحققين المستقلين بالوصول إلى تركستان الشرقية والتبت».

وأمس، اعتبر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن بعض الممارسات المرتكبة ضد أقلية الأويغور المسلمة في تركستان الشرقية ترقى إلى حد «جرائم ضد الإنسانية».

وأشار بيان المكتب الأممي إلى رصد «أحداث موثوقة بشأن

تعذيب أو إساءة معاملة للمعتقلين» في تركستان الشرقية.

وناشد التقرير الحكومة الصينية للإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفيا في معسكرات إعادة التأهيل والسجون ومراكز الاحتجاز المماثلة، وإعادة النظر في القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن القومي وحقوق الأقليات.

وفي أغسطس/آب 2018، أفادت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة بأن الصين تحتجز نحو مليون مسلم من الأويغور في معسكرات سرية بتركستان الشرقية.

ومنذ 1949، تسيطر بكين على إقليم «تركستان الشرقية»، الذي يعد موطن الأتراك «الأويغور» المسلمين، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

يشار إلى أن الصين سمحت لإقليم التبت بأن يدير شؤونه بنفسه بين عامي 1912 و1950، لكنها ما لبثت أن استعادت سيطرتها عليه في 1951، عقب انتفاضة قصيرة، وهو ما تطلق عليه بكين اسم «التحرير السلمي».

أخبار تركستان الشرقية

الأويغور: الأمم المتحدة تتهم الصين بارتكاب «انتهاكات خطيرة» ضد الأقلية المسلمة

جماعات حقوق الإنسان تقدّر أن أكثر من مليون شخص اعتقلوا في معسكرات في تركستان الشرقية

مات ميرفي، بي بي سي نيوز

1 سبتمبر 2022

اتهمت الأمم المتحدة الصين بارتكاب «انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان» في تقريرٍ طال انتظاره بشأن مزاعم الانتهاكات في تركستان الشرقية، ضد الأويغور المسلمين.

وحثّت الصين الأمم المتحدة على عدم نشر التقرير، ووصفته بأنه «مهزلة» رتبتها القوى الغربية.

انتقدت الصين الخميس مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتهمته بـ«التواطؤ» مع الولايات المتحدة والغرب.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية وانغ وينبين إن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان «أصبح بلطجيا متواطئا مع الولايات المتحدة والغرب ضد الغالبية العظمى من الدول النامية».

ويقيّم التقرير مزاعم بارتكاب انتهاكات ضد مسلمي الأويغور

مركز احتجاز داباتشينغ في تركستان الشرقية

المصدر: بلانيت

BBC

والأقليات العرقية الأخرى، وهو ما تنفيه الصين.

لكن المحققين قالوا إنهم اكتشفوا «أدلّة موثوقة» على التعذيب الذي ربما يرقى إلى «جرائم ضد الإنسانية».

واتهموا الصين باستخدام قوانين الأمن القومي الغامضة لقمع حقوق الأقليات وإنشاء «أنظمة احتجاز تعسفي».

وقال التقرير الذي صدر بتكليف من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، إن السجناء تعرّضوا «لأنماط من سوء المعاملة» شملت «حوادث عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي».

وقالوا إن آخرين واجهوا العلاج الطبي القسري و»الإنفاذ التمييزي لسياسات تنظيم الأسرة وتحديد النسل».

وأوصت الأمم المتحدة بأن تتخذ الصين على الفور خطوات للإفراج عن «جميع الأفراد المحرومين تعسفياً من حريتهم»، وأشارت إلى أن بعض تصرفات بكين يمكن أن ترقى إلى «ارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية».

وبينما قالت الأمم المتحدة إنها لا تستطيع التأكد من عدد الأشخاص الذين احتجزتهم الحكومة، تقدّر جماعات حقوق الإنسان أن أكثر من مليون شخص اعتقلوا في معسكرات في تركستان الشرقية، في شمال شرق الصين.

وهناك حوالي 12 مليون من الأويغور، معظمهم من المسلمين، يعيشون في تركستان الشرقية. وقالت الأمم المتحدة إن الأعضاء غير المسلمين ربما تأثروا أيضا بالقضايا الواردة في التقرير.

وسبق أن وصفت دول عدة تصرفات الصين في تركستان الشرقية بأنها إبادة جماعية.

لكن بكين التي اطلعت على التقرير مسبقاً، تنفي مزاعم الانتهاكات وتقول إن المعسكرات أداة لمكافحة الإرهاب.

وصدر التقرير في اليوم الأخير لباشليت في منصبها بعد أربع سنوات من توليها منصب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وقد هيمنت على فترة ولايتها اتهامات بإساءة المعاملة ضد الأويغور.

وأشار مكتب باشليت إلى أن تحقيقاً في مزاعم الإبادة الجماعية في تركستان الشرقية يجري منذ أكثر من عام.

لكن النشر تأخر عدة مرات، ما أدى إلى اتهامات من قبل بعض جماعات حقوق الإنسان الغربية بأن بكين تحثها على دفن النتائج الضارة في التقرير.

وحتى في الساعات الأخيرة قبل نشر التقرير، كانت الصين تمارس ضغوطاً على باشليت لعدم نشره.

وفي مؤتمر صحفي يوم الخميس الماضي، اعترفت باشليت بأنها تعرضت «لضغوط هائلة لنشر أو عدم نشر» التقرير.

تحول الديمقراطيون مواطنا القراءة

لكنها دافعت عن التأخير، قائلةً إن السعي إلى الحوار مع بكين بشأن التقرير لا يعني أنها «تغضّ الطرف» عن محتويات التقرير.

وقالت صوفي ريتشاردسون، مديرة قسم الصين في منظمة هيومن رايتس ووتش، إن نتائج التقرير تُظهر «لماذا حاربت الحكومة الصينية بضراوة لمنع نشر» التقرير.

وأضافت: «على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة استخدام التقرير لبدء تحقيق شامل في جرائم الحكومة الصينية ضد الإنسانية التي تستهدف الأويغور وغيرهم – ومحاسبة المسؤولين عنها».

وقالت: «لقد وضع الأويغور وغيرهم من الضحايا ثقتهم فيك للإبلاغ عن مدى الانتهاكات التي يواجهونها». «إذا لم تدافع عن الضحايا، فمن سيفعل؟»

وأدانت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أنييس كالامارد «التأخير الذي لا يغتفر» في نشر النتائج.

وقالت كالامارد: «يجب أن تكون هناك مساءلة عن جرائم الحكومة الصينية ضد الإنسانية، بما في ذلك من خلال تحديد هوية الأفراد المشتبه في مسؤوليتهم ومقاضاتهم في نهاية المطاف».

وفي وقت سابق من هذا العام، حصلت بي بي سي على ملفات مسرّبة كشفت عن نظام منظّم للاغتصاب الجماعي والاعتداء الجنسي والتعذيب لمسلمي الأويغور في شبكة من المعسكرات.

وجرى تمرير ملفات شرطة شينجيانغ (تركستان الشرقية)، كما يطلق عليها، إلى بي بي سي وكشفت عن استهداف المجتمع بناءً على أوامر تصل إلى الزعيم الصيني شي جين بينغ.

السلطات الصينية تطارد الأئمة الأويغور

وفي عام 2020، اتهم وزير الخارجية البريطاني آنذاك دومينيك راب الصين بارتكاب انتهاكات «جسيمة وفاضحة» لحقوق الإنسان ضد سكانها المسلمين بعد ظهور مقطع فيديو يظهر الأويغور معصوبي الأعين ويقادون إلى القطارات.

وأثارت اللقطات غضباً دولياً، لكن ليو شياو مينغ، السفير الصيني آنذاك لدى المملكة المتحدة، أصرّ على أنه «لا توجد معسكرات اعتقال من هذا القبيل في تركستان الشرقية» أثناء ظهوره على بي بي سي.

ماذا تقول الصين؟

وتنفي الصين جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية.

وردّاً على ملفات شرطة تركستان الشرقية، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لبي بي سي إن الوثائق كانت «أحدث مثال على الأصوات المناهضة للصين التي تحاول تشويه سمعة الصين». وقال إن تركستان الشرقية تتمتع بالاستقرار والازدهار وإن السكان يعيشون حياة سعيدة ومرضية.

وتقول الصين إن حملة القمع في تركستان الشرقية ضرورية لمنع الإرهاب واجتثاث التطرف الإسلامي وإن المعسكرات أداة فعالة لإعادة تثقيف السجناء في حربها ضد الإرهاب.

وتصرّ على أن مسلحي الأويغور يشنّون حملة عنيفة من أجل دولة مستقلة من خلال التخطيط للتفجيرات والتخريب والاضطرابات المدنية، لكنها متهمة بالمبالغة في التهديد من أجل تبرير قمع الأويغور.

ورفضت الصين المزاعم بأنها تحاول الحد من عدد الأويغور من خلال عمليات التعقيم الجماعي ووصفتها بأنها «لا أساس لها من الصحة»، وتقول إن مزاعم العمل القسري «ملفقة تماماً».

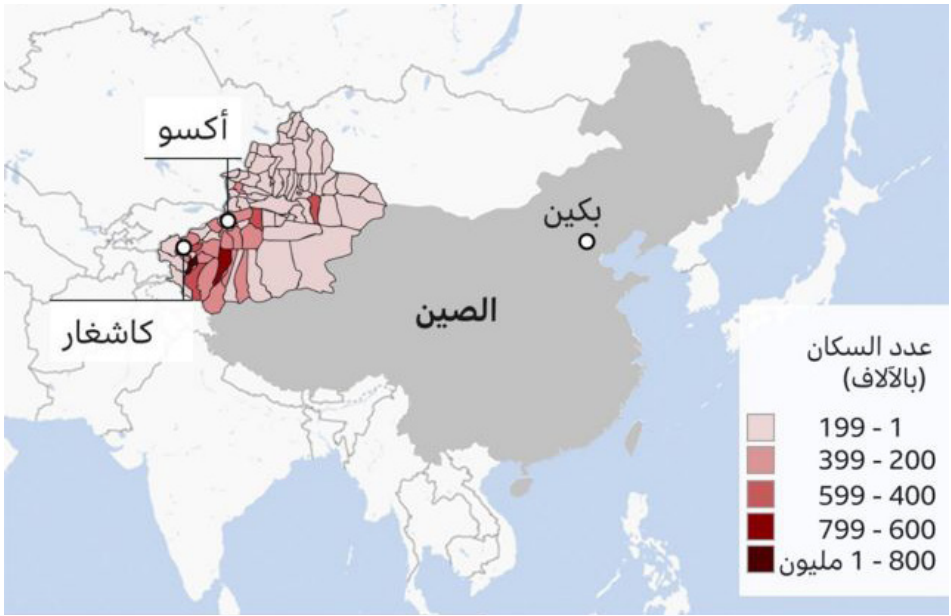

السكان الأويغور في تركستان الشرقية

أخبار تركستان الشرقية

هل هناك حتمية لتعاون الغرب مع الإسلام السياسي لمواجهة الصين؟

بقلم/ د. عز الدين الوردانى
كاتب متخصص في شؤون وسط آسيا

يدعو الإسلام إلى قيم إنسانية سامية في القلب منها العدالة واحترام الحريات بصفة عامة، وجعل حرية الاعتقاد حجر الزاوية في التعامل مع الآخر، يقول الله تعالى « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» من الآية 256 سورة البقرة، كما يشدد الإسلام على منع الظلم الواقع على الإنسان في شتى أرجاء الأرض؛ وما تحركت الجيوش الإسلامية إلا لحماية حرية الاختيار والاعتقاد ومنع الظلم.

وللأسف وقع الغرب وجر العالم وراءه في فخ معاداة الإسلام بحجة واهية مصطنعة ألا وهي الإرهاب المنسوب للإسلام استنادا إلى مخاوف متوهمة، أو سوء فهم أو كراهية للإسلام كدين، أو استغلالا لأحداث فردية مدفوعة أو استثنائية أو ناجمة عن سوء فهم من عقليات متطرفة للإسلام؛ ولم يحاول الغرب القيام بمراجعة منصفة لفهم الرؤية الإسلامية الحقيقية ومبادىء الإسلام التي تقدس حرمة وحقوق الإنسان وأولويات العقيدة الإسلامية في حفظ النفس والدين والعرض والمال. يفعل الغرب ذلك إما للاشتباك مع الحضارة الإسلامية لتحقيق أهداف السيطرة السياسية والاقتصادية، أو توهما من الغرب بأن الإسلام يمثل تهديدا لحضارته وأن هناك حتمية للصراع مع الحضارة الإسلامية طبقا لكبار منظري السياسة في الغرب كبرنارد لويس في طرحه حول حتمية الصراع بين الغرب والحضارة الإسلامية في مجلة الأطلطنى الشهرية 9\ 1990م، وصمويل هنتنجتون في مقالته الشهيرة صراع الحضارات صيف 1993 في الفورين أفيرز والتي طورها فيما بعد في كتابه الغرب والباقي، الأمر الذى هيأ الذهنية السياسية في الغرب لاستراتيجية الضربات الاستباقية واصطناع المواجهات مع الحركات والدول الإسلامية تفاديا لصراع حتمي متوهم إذ لم يبدو على الساحة العالمية أي اشتباك اقتصادي أو تنافس عسكري سياسي واضح بين الحضارة الإسلامية والغرب، كما يبدو جليا وجديا الصراع الساخن الدائر الآن بين الغرب والمشروعات الحضارية الصينية والروسية والهندية وغيرها والتي تنازع – بما لها من إمكانيات اقتصادية وعسكرية – المشروع الحضاري الغربي وتدعو صراحة لإنهاء حقبة السيطرة الغربية على العالم وإلى تعدد القطبية الأمر الذي قد يبرر الصراع معها وليس مع العالم الإسلامي الذى لا يمتلك مثل إمكانياتها بل لديه خلافات حقيقية معها.

وفيما تعد المصالح الاقتصادية والرغبة في السيطرة والقناعة بالتفوق العرقي والسمو على الآخر المحرك الأساسي للسياسة لدى معظم أو كافة الإيديولوجيات والمشروعات الحضارية في العالم؛ فإن المشروع الحضاري الإسلامي يمتلك رؤية إنسانية تعزز من قيم الحرية والعدل والمساواة والتعاون بين كافة البشر يقول الله تعالى في القرآن الكريم « ولقد كرمنا بنى آدم» من الآية 70 سورة الإسراء، أي أن كل الناس في الإسلام مكرمون متساوون في الحقوق لا تمييز عنصري ولا ظلم بل عدالة تسع الجميع، ولقد بالغ الإسلام في احترام الحريات عامة إلى حد أنه لا يوجد نص في الشريعة الإسلامية على حبس الحرية أو السجن كعقوبة.

من هذا المنظور فالأساس النظري والمحرك للمواجهة مع الصين وسياستها اللاإنسانية التي تفتقد للعدالة واحترام الحقوق الأساسية للإنسان كحرية الاعتقاد واحترام ثقافة الآخر وقيمه وماله وحريته في السفر والتنقل والحياة الآمنة دون التهديد الدائم بالسجن على خلفية التنوع الديني والثقافي؛ إن كل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والتي يستنكرها الإسلام بشدة – بغض النظر عن ممارسات المسلمين الخاطئة في هذا المجال – سائدة في الصين في شينجيانج والتبت بل وداخل الصين الأصلية مما يستلزم من وجهة النظر الإسلامية الصحيحة اتخاذ موقف فعال لمواجهة هذه الانتهاكات وتحقيق العدالة للإنسان داخل الصين.

وفي حين يمتلك الإسلام السياسي وأصحاب ذلك الاتجاه تلك الرؤية يفتقدها من يمتلكون مقاليد الأمور في العالم الإسلامي

الآن وما يحركهم سوى المصالح مع الصين التي تتشابك علاقاتها بكثافة على كافة الأصعدة مع مختلف الأنظمة في العالم الإسلامي؛ وحتما ستبوء محاولات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة بالفشل في تكوين تحالفات جادة مع العالم الإسلامي ذو الأهمية الاستراتيجية لمواجهة النفوذ و التمدد الصيني المتسارع، وفي أحسن الأحوال ستكون تحالفات هشة تعوقها وتكسرها توازنات المصالح بين الصين وأنظمة ليس لديها خلاف واختلاف حقيقي مع الرؤية السلطوية للصين في إدارة شؤون الحياة.

أخبار تركستان الشرقية

تقرير الأمم المتحدة يسلط الضوء على انتشار العبودية الحديثة في الصين

بقلم/ نيثين كوكا

وجد تقرير جديد صادر عن المقرر الخاص للأمم المتحدة أدلة واسعة النطاق على العبودية الحديثة التي أقرتها الدولة في التبت وتركستان الشرقية، موطن التبتيين والأويغور.

وطبقاً للتقرير، فإن هذا «العمل غير طوعي ويخضع العمال للمراقبة المفرطة، وظروف المعيشة والعمل سيئة، والتنقل المقيد، والتهديدات، والعنف الجسدي أو الجنسي، وغير ذلك من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة».

استدعاء العبودية الحديثة – أخيراً

التقرير مهم لأن الأمم المتحدة، حتى الآن، كانت صامتة في الغالب بشأن ما يحدث في الصين، في ظل حكم الحزب الواحد القومي المتزايد بقيادة شي جين بينغ. على الرغم من وجود الأدلة، منذ سنوات، على أن الحكومة الصينية تحتجز ما يزيد عن مليون من الأويغور في معسكرات العمل القسري. فمثلاً، لم تنشر المفوضة السامية لحقوق الإنسان المنتهية ولايتها، ميشيل باشليت، تقريرها الذي طال انتظاره عن الوضع. قد يكون هذا التقرير دليل على أن الأمور تتغير.

قال عمر قانات، المدير التنفيذي لمشروع حقوق الإنسان للأويغور، وهو منظمة غير ربحية مقرها واشنطن العاصمة: «القضية المرفوعة ضد الحكومة الصينية على مستوى الأمم المتحدة مستمرة». «يجب أن يكون من المستحيل الآن على وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء تجاهل فظائع بهذا الحجم.»

منذ عام 2017، تدهور الوضع في موطن الأويغور بشكل كبير. ما بدأ كدولة بوليسية معززة رقمياً تحوَّل إلى ما يُسمى بأكبر نظام لمعسكرات الاعتقال منذ الحرب العالمية الثانية، والذي يضم ربما ما يصل إلى 3 ملايين من الأويغور وأقليات أخرى معظمها من المسلمين. تم تدمير المساجد وأحياء الأويغور والأضرحة، وأصبح استخدام لغتهم محظوراً بشكل متزايد.

وفي نفس الوقت في التبت، تم إنشاء نظام مدرسي داخلي على الطراز الاستعماري، مما أجبر ما يصل إلى 800000 من التبتيين على الانفصال عن والديهم والالتحاق بالمدارس حيث أُجبروا على تعلم لغة الماندرين الصينية ومُنعوا من التحدث باللغة التبتية أوالاحتفال بالأعياد البوذية التقليدية. إنه يذكرنا بالتكتيكات المستخدمة في الولايات المتحدة وكندا لاستيعاب الأمريكيين الأصليين بالقوة.

قال لادون تيثونج، مدير معهد التبت للعمل، في بيان صحفي:

«السلطات الصينية تستخدم واحدة من أبشع أدوات الاستعمار لمهاجمة الهوية التبتية». «حملة الصين غير المسبوقة من التطهير القسري في التبت تستهدف حتى الأطفال الصغار وتتطلب تدخلاً عاجلاً».

للأسف، بسبب القوة الاقتصادية للصين، كان العمل السياسي بشأن العبودية الحديثة متأخراً، لا سيما على المستوى الدولي. حيث فرضت الصين قيوداً شديدة بشأن الوصول إلى كل من التبت وتركستان الشرقية بأكملها – وهو ما زاد الوضع سوءاً بسبب سياسات الصين الصارمة لمراقبة الحدود الخالية من كوفيد19– – مما يجعل من الصعب على الصحفيين والمجتمع المدني الوصول إلى حقيقة ما يحدث بالفعل.

تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى اتخاذ موقف من العبودية الحديثة

لسوء الحظ، هناك مجموعة أخرى كانت أبطأ في التصرف من الأمم المتحدة بشأن العبودية الحديثة – الشركات متعددة الجنسيات، العديد منها لديها سلاسل توريد تصل إلى عمق الصين، كما أظهرت تحقيقات العديد من وسائل الإعلام والمجتمع المدني على مدى السنوات العديدة الماضية، فإن العشرات من هذه الشركات متورطة في العمل القسري للأويغور، أو التدهور البيئي في التبت أو الانتهاكات المستمرة لحقوق العمال.

قال رئيس مؤتمر الأويغور العالمي، دولقون عيسى، في بيان: «تم تسليح برامج العمل القسري كأداة للإبادة الجماعية من قبل الحزب الشيوعي الصيني– ومع ذلك تواصل الشركات في جميع أنحاء العالم جني الأرباح من الأعمال الوحشية». «يجب أن تكون نتائج هذا التقرير بمثابة جرس إنذار لأولئك الذين رفضوا حتى الآن اتخاذ إجراء بشأن انتشار العمالة القسرية الأويغورية التي تصنع سلعاً في سلاسل التوريد العالمية.»

الصين هي الشريك التجاري الرئيسي لغالبية دول العالم، وهي المصدر الرئيسي للواردات إلى الولايات المتحدة وجزء كبير من أوروبا. ترتبط العديد من البضائع بتركستان الشرقية والتبت. حدد تقرير من C4ADS السلع عالية الخطورة التي كان لا يزال يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة على الرغم من الروابط المحتملة مع الأويغور العمل القسري.

الآن، سيكون للتقاعس عن العمل تكلفة واضحة. إن إقرار قانون منع العمل القسري للأويغور ودخوله حيز التنفيذ في يونيو من

هذا العام، وهو أول قانون في العالم يستهدف على وجه التحديد استخدام الحكومة الصينية للعمل القسري، له تأثير بالفعل على تدفق البضائع من الصين إلى الولايات المتحدة.

بينما حظي القطن والملابس بأكبر قدر من الاهتمام، حدد تقرير C4ADS أيضاً البولي سيليكون (المستخدم في تصنيع الطاقة الشمسية) والفلفل والطماطم والبريليوم والحرير الصناعي وتوربينات الرياح وكربيد الكالسيوم. وتعد التبت مصدراً رئيسياً أيضاً للمعادن المستخدمة في سلاسل التوريد التكنولوجية – حيث يتم تعدينها على الأراضي المسروقة من التبتيين.

من يدفع ثمن التقاعس عن العمل؟

هناك تكلفة للتعاقس عن اتخاذ أي إجراء بشأن العبودية الحديثة، إن إقرار قانون منع العمل القسري للأويغور ودخوله حيز التنفيذ في يوليو الماضي، بدعم من الحزبين جزئياً كرد فعل على فشل العلامات التجارية في التصرف بشكل مستقل. أدى هذا التشريع إلى قيام الولايات المتحدة بحظر العديد من شحنات الخلايا الكهروضوئية الشمسية – وهي صناعة تهيمن عليها الصين ولها روابط واضحة مع موطن الأويغور. من غير المرجح أن تحقق الولايات المتحدة أهدافها الخاصة في منشآت الطاقة الشمسية هذا العام، مما سيضر بالمناخ في البلاد.

من الصعب أن نتعاطف كثيراً مع صناعة الطاقة الشمسية عندما تحذر مجموعات مثل جمعية صناعات الطاقة الشمسية الأعضاء من خطورة عمل الأويغور القسري في سلاسل التوريد الشمسية منذ عام 2020. ولا بالنسبة للآخرين الذين قد يتم قريباً حظر وارداتهم. لقد علمنا بفظائع حقوق الإنسان منذ عام 2008، عندما وقعت أول حملة قمع للمتظاهرين في التبت، واندلعت أخبار معسكرات الأويغور لأول مرة في عام 2018. ويعود فشل الشركات في التصرف بسرعة والوفاء بوعودها، التي تم ذكرها كثيراً في تقارير مسؤولية الشركات السنوية وبيانات العناية الواجبة، حول التزاماتهم بالمصادر الأخلاقية.

كانت هناك استثناءات. وضعت باتاغونيا خططاً للخروج من موطن الأويغور بمجرد اكتشافها لانتهاكات حقوق الإنسان، وهي الآن مصدر القطن من مناطق أخرى. لو كانت هناك المزيد من الشركات مثل باتاغونيا، فربما لن نواجه نقصاً في الطاقة الشمسية مباشرة بعد إقرار قانون مناخي هام للغاية. لكن الأهم من ذلك، ربما شعرت الحكومة الصينية بضغوط فعلية لتغيير سياساتها القمعية تجاه التبتيين والأويغور.

ترجمة/ رضوى عادل

معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Tel: +90 212 540 31 15 Gsm: +90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00 info@turkistanmedia.com